

Distr.: General
11 February 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، ٢٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت*

افتتاح المؤتمر

حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم

تقرير الأمين العام

ملخص

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٧١/٧٤، أن يعد استعراضاً عاماً لحالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم لتقديمه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

وتماشياً مع موضوع "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، يبحث هذا التقرير البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية من منظور أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وهو يعرض اتجاهات وأنماط جرائم من قبيل القتل (متصلة تحديداً بالغايات ١-١٦ من أهداف التنمية المستدامة)، والاتجار بالأشخاص (الغايات ٢-٥ و ٧-٨ و ٢-١٦)، وتهريب المهاجرين (الغايات ٧-١٠)، والاتجار بالأسلحة النارية (الغايات ١٦-٤)، والاتجار بالأحياء البرية (الغايات ١٥-٧)، والجريمة المنظمة (الغايات ١٦-٤)، كما يعرض بيانات إقليمية عن أوضاع السجون (الغايات ١٦-٣).

* A/CONF.234/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

020320 020320 V.20-01140 (A)



أولاً - مقدمة

- ١- أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧١/٧٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد استعراضاً عاماً لحالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم لتقديمه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.
- ٢- ويأخذ التقرير في الاعتبار أيضاً قرار الجمعية العامة ١٩٢/٧٢، الذي قررت فيه الجمعية أن يكون الموضوع الرئيسي للمؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة هو "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وقرارها ١٨٥/٧٣، الذي حثت فيه الدول الأعضاء على مواصلة الإقرار بالطابع المتداخل لسيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية والتنمية، وأوصت بتناول هذه التداخلات والترابطات على نحو ملائم ومواصلة بلورتها في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهْمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- ٣- وعملاً بالقرارين المذكورين أعلاه، يبحث هذا التقرير التطورات الحاصلة في الجريمة عالمياً من منظور أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز أساساً على الغايات والمؤشرات التي يؤدي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) دور القيم عليها ضمن الإطار العالمي لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الجريمة والعدالة الجنائية. واعتمدت الجمعية العامة إطار المؤشرات العالمية لرصد هذا التقدم في قرارها ٣١٣/٧١ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١). ويحاول هذا التقرير إثبات أن تحليل اتجاهات وأنماط الجرائم المتصلة بغايات أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يزيد من فهم الجريمة وسبل منعها.
- ٤- والتصدي للجريمة جزء لا يتجزأ من تعزيز التنمية المستدامة، وهو ما تسلم به العديد من الغايات المنشودة لأهداف التنمية المستدامة. فالجريمة يمكن أن تعوق التنمية بطرائق عديدة، منها التكلفة المالية المباشرة لمنعها ومكافحتها، مثل تكلفة المحافظة على الأمن وملاحقة الجناة ومحاكمتهم وإدارة المحاكم والسجون، وكذلك تكلفة تقديم الدعم لضحايا الجريمة وتنفيذ ضروب متنوعة من تدابير الأمن الشخصي. أما من حيث آثار الجريمة الأوسع نطاقاً على المجتمع، فإنها يمكن أن تجبر العمالة الماهرة على الهجرة إلى الخارج، وتعوق فرص الحصول على العمل والتعليم، وتقوض دعائم الثقة التي تقوم عليها المجتمعات. وتضر الجريمة أيضاً بالنمو الاقتصادي، لأنها تزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، مما يثبط بدوره الاستثمار، وتؤثر سلباً على سمعة البلد المتضرر بما قد يصرف السياح المحتملين عن زيارته. وفي بعض الحالات، يمكن للجريمة أيضاً أن تقوض أركان الدولة، على سبيل المثال، حين لا تحصل أموال الضرائب أو تبدد بسبب الممارسات الفاسدة، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين في القطاع العام.^(١)

(١) انظر: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Study on Homicide 2019: Homicide*, John West, "Combating Asia's Development and the Sustainable Development Goals (Vienna, 2019), booklet 4 economic crime", in *Asian Century... on a Knife-edge: a 360 Degree Analysis of Asia's Recent Economic* Laura Chioda, *Stop the Violence in Latin America: A Look at Prevention from Cradle to Adulthood*, Latin American Development Forum Series (Washington, D.C., World Bank, 2017) و Laura Jaitman, ed., *The Costs of Crime and Violence: New Evidence and Insights in Latin America and the Caribbean* (Washington, D.C., Inter-American Development Bank, 2017); Tuesday Reitano and Marcena Hunter, "The crime-development paradox: organised crime and the SDGs" (February 2018)

٥- وتعد بعض الجرائم التي نوقشت في هذا التقرير من أشكال الجريمة المنظمة. وتتطلب مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة اتباع نهج شامل ومنظم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وثمة أهمية حاسمة لزيادة فهم مدى انتشار هذه الأشكال المتعددة الأوجه من الجريمة ونطاقها، كخطوة أولى. بيد أنه نظراً لعدم وجود أدوات إحصائية وتحليلية متقدمة لرصد مستويات الجريمة المنظمة واتجاهاتها وأنماطها، فإن من الصعب تقييم ما إذا كان هناك تقدم يحرز، أو ما إذا كانت الجماعات الإجرامية المنظمة تحافظ على حجم أنشطتها غير المشروعة أو حتى تزيد منها.

٦- والغايات المشمولة بهذا التقرير، وهي تتصل بدور المكتب بوصفه قِماً ضمن الإطار العالمي لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الجريمة والعدالة الجنائية، تتصل بما يلي: ٥-٢ (العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص)؛ ٨-٧ (الاتجار بالأشخاص)؛ ١٠-٧ (تطبيق سياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة)؛ وفي هذا الصدد، يركز هذا التقرير على تهريب المهاجرين)؛ ٥-٧ (الاتجار بالأحياء البرية)؛ ١٦-١ (جرائم القتل)؛ ١٦-٢ (الاتجار بالأشخاص)؛ ١٦-٣ (تعزيز سيادة القانون)؛ وفي هذا الصدد، يركز هذا التقرير على أوضاع السجون)؛ ١٦-٤ (الاتجار بالأسلحة النارية والجريمة المنظمة)؛ ١٦-٥ (الفساد والرشوة).

٧- ويستند هذا التقرير أساساً إلى بيانات جمعها المكتب في إطار دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لانتهاكات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية؛ وبيانات عن الاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية والأحياء البرية والجريمة المنظمة من مصادر أخرى، وتحليلات نُشرت في جملة منشورات منها الدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٩ (*Global Study on Homicide 2019*)، والتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨ (*Global Report on Trafficking in Persons 2018*)، وتقرير عن الجرائم ضد الأحياء البرية في العالم: الاتجار في الأنواع المشمولة بالحماية (*World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species*)، والدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين لعام ٢٠١٨ (*Global Study on Smuggling of Migrants 2018*)، والدراسة العالمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار في الأسلحة النارية لعام ٢٠٢٠ (*UNODC Global Study on Firearms Trafficking 2020*)، وكذلك التقرير الإقليمي المقبل للمكتب عن الجريمة المنظمة في غرب البلقان.

ثانياً- جرائم القتل

الغاية ١٦-١- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

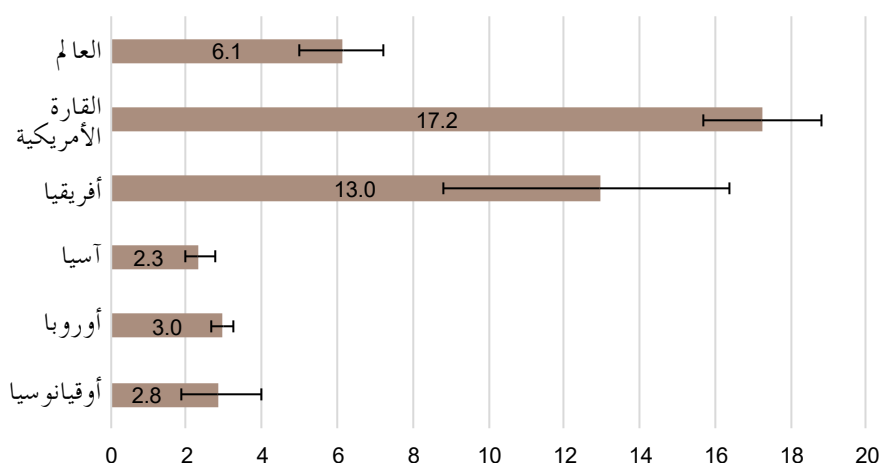
٨- الجريمة ليست السبب الوحيد للوفاة من جراء العنف، ولكنها السبب الرئيسي لذلك، إذ تشير التقديرات إلى أنه في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٧ سقط حوالي مليوني شخص ضحايا لحروب ونزاعات في جميع أنحاء العالم، مقارنة بما يقل قليلاً عن ١٢ مليون شخص سقطوا ضحايا لجرائم قتل. وفي عام ٢٠١٧، بلغ عدد ضحايا جرائم القتل حوالي نصف مليون شخص، مقارنة بنحو ٩٠ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم في نزاعات ونحو ٢٥ ٠٠٠ شخص من ضحايا الإرهاب. كما تشير التقديرات إلى أن الجريمة المنظمة وحدها كانت مسؤولة عن حوالي مليون حالة وفاة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، وهو ما يقرب من عدد الأشخاص الذين قتلوا في جميع النزاعات في جميع أنحاء العالم خلال تلك الفترة.

٩- وقد أخذ خطر التعرض لجرائم القتل يتراجع عموماً باطراد على مدار ربع قرن. ففي عام ١٩٩٣، بلغ معدل ضحايا جرائم القتل ٧,٤ لكل ١٠٠ ألف نسمة في جميع أنحاء

العالم، مقارنة بـ ٦,١ لكل ١٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠١٧.^(٢) إلا أن هذا المعدل العالمي يخفي تفاوتات إقليمية صارخة (انظر الشكل ١). فنلندا جرائم القتل المرتكبة على الصعيد العالمي تُقترَف في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويتجاوز معدل جرائم القتل في القارة الأمريكية معدلها في آسيا بسبعة أضعاف، بل إن المعدلات الوطنية داخل كل منطقة تظهر قدراً أكبر من التباين. وحتى داخل البلد الواحد، كثيراً ما تكون مشكلة جرائم القتل متركزة إلى حد بعيد في مناطق معينة منه.

الشكل ١

عدد جرائم القتل لكل ١٠٠ ألف نسمة، حسب المنطقة، ٢٠١٧



المصدر: UNODC, *Global Study on Homicide 2019*, booklet 1, p. 11.

ملحوظة: تمثل أعمدة الخطأ المجموع الإقليمي و/أو العالمي للتقديرات الأدنى والأعلى على الصعيد الوطني.

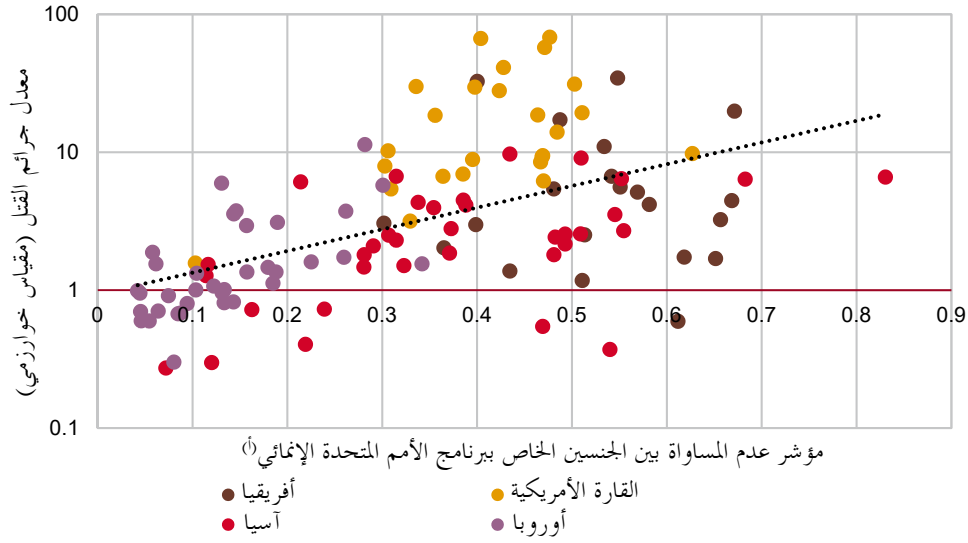
١٠- وقد وثقت مؤلفات علمية وجود صلة بين العنف المमित والتفاوتات في مستويات الدخل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.^(٣) وعلى الرغم من أن بعض المؤشرات الإنمائية، مثل معدلات البطالة بين الشباب وعدم المساواة بين الجنسين، يمكن أن تنبئ بشيء من الدقة بمستويات العنف المमित على الصعيد العالمي، فإن التحليل الأوسع نطاقاً يطرح صورة أكثر تعقيداً. وتباين من منطقة إلى أخرى إمكانية تفسير معدلات جرائم القتل من خلال مؤشرات التنمية المتاحة. ففي آسيا وأوروبا، يمكن تفسير أكثر من ٧٠ في المائة من حجم التباين في معدلات جرائم القتل بوجود اختلافات في مستويات التنمية. أما في أفريقيا والقارة الأمريكية، حيث التفاوت في معدلات جرائم القتل أكبر بكثير، فلا يمكن تفسير إلا ٣٤ في المائة و ٣٠ في المائة، على التوالي، من حجم هذا التباين بأسباب إنمائية. ويبدو أن هناك عنصراً إضافياً في بلدان معينة في أفريقيا والقارة الأمريكية يزيد من معدلات جرائم القتل بما يتجاوز ما هو متوقع.

(٢) على الرغم من انخفاض المعدل بسبب النمو السكاني، فإن العدد المقدر لجرائم القتل ازداد من حوالي ٣٦٢ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦٤ ٠٠٠ جريمة في عام ٢٠١٧.

(٣) انظر: UNODC, *Global Study on Homicide 2019*, booklet 4؛ والبنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

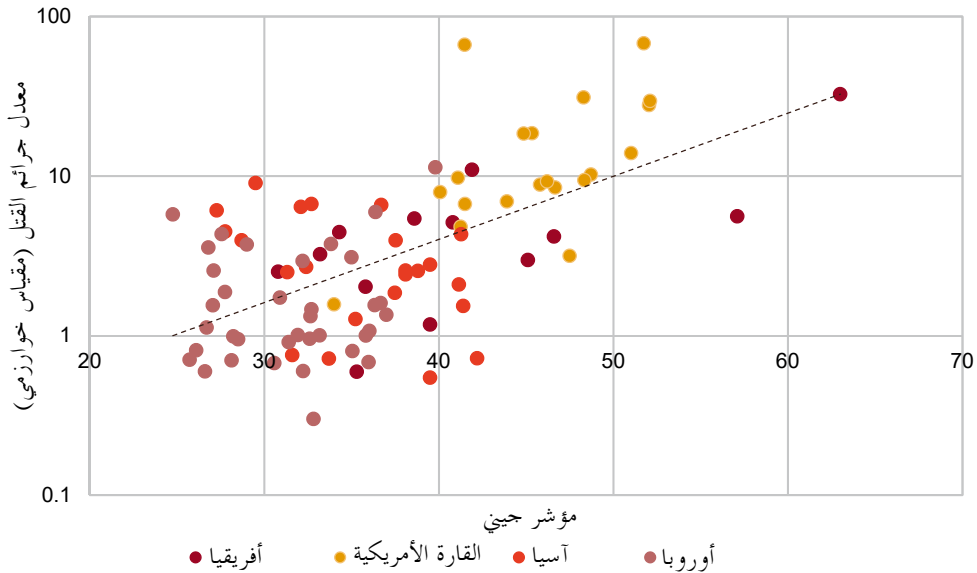
الشكل ٢

مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ومعدل جرائم القتل، حسب المنطقة، ٢٠١٦-٢٠١٢ (متوسط)



الشكل ٣

معدل جرائم القتل ومؤشر جيني، حسب المنطقة، ٢٠١٦-٢٠١٢ (متوسط)



١١- وفي القارة الأمريكية، يبدو أن أعمال الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وعصابات الشوارع، تقف وراء غالبية حوادث العنف المميت. ولبعض الوقت، كانت أمريكا

الجنوبية وأمريكا الوسطى تضم البلدان الأكثر عنفاً في العالم من حيث معدلات جرائم القتل، التي كانت تتسم بدرجة عالية من التقلب. ولا يمكن تفسير هذه الحالة بالعوامل الإنمائية وحدها، إذ يرتبط قدر كبير من حوادث العنف المميت بتغيرات في موازين القوى بين جماعات الجريمة المنظمة - وهي تغيرات كثيراً ما ترتبط بما يجري من تحولات في تجارة المخدرات. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح فيما يتعلق بحوادث العنف المميت في المناطق الريفية المرتبطة بالزيادة المفاجئة في كمية الكوكايين التي كانت تعبر المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، والتي تراجعت بعد انتقال تدفق الكوكايين إلى مكان آخر، مما ساهم في خفض العدد السنوي لجرائم القتل في بعض بلدان أمريكا الوسطى بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨.

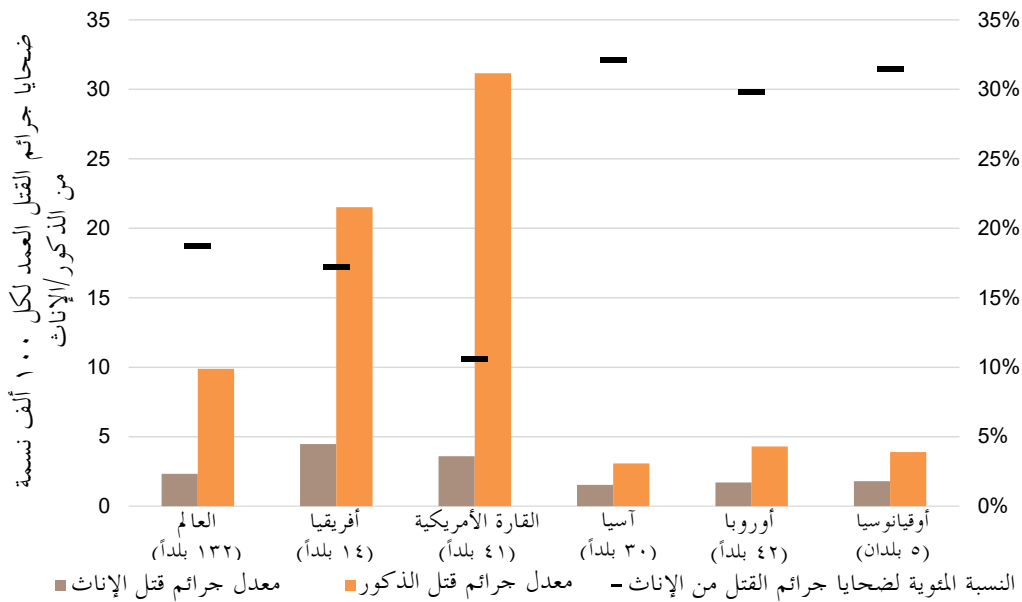
١٢- وتمثل عصابات الشوارع خطراً مباشراً على الأمن في القارة الأمريكية، إضافةً إلى ما قد تؤديه من أدوار في تجارة المخدرات. وهي تهدد الكثير من البلدان في القارة الأمريكية بغض النظر عن ارتباطها بتجارة المخدرات. وتشكل عصابات الشوارع في المناطق غير الآمنة، وبمجرد أن ترسخ أقدامها، يزدهر نشاطها ويستمر إلى أن تستعيد الدولة سيطرتها على الأمور. وفي بعض البلدان التي ترتفع فيها معدلات جرائم القتل، يمكن ربط ما يصل إلى ٣٠ في المائة من جرائم القتل ربطاً مباشراً بأفراد العصابات، الذين يتسببون في إزهاق أُلوف الأرواح كل سنة. والتصدي لتلك العصابات، بالزج بأعداد كبيرة من أفرادها في السجون، أدى في أحيان كثيرة إلى تفاقم الأمور، حيث ساعد على اندماج جماعات كانت متفرقة في السابق لتكون عصابات ضخمة مستقطبة. أما اتفاقات الهدنة التي تم التفاوض عليها مع بعض العصابات، فيبدو أنها قد حققت انخفاضات في معدلات جرائم القتل في بعض البلدان.

١٣- وتعاني أفريقيا من نقص في البيانات المتعلقة بجرائم القتل. وتظهر البحوث أن الكثير من جرائم القتل، مثلما هو الحال مع المواليد، قد لا تسجل في بعض أنحاء القارة، مما يجعل من الصعب معرفة طبيعة جرائم القتل في أفريقيا ونطاقها، وهذا النقص في المعرفة يعوق تصميم التدخلات اللازمة للتصدي لها. وتباين طبيعة العنف من بلد إلى آخر. ففي بعض المناطق، تسود حوادث العنف بين الأشخاص، بينما تشهد مناطق أخرى مستويات عالية من العنف من جراء النزاعات السياسية. ونقص البيانات الدقيقة في كثير من أجزاء القارة يقوض محاولة تقييم هذه الديناميات وفهم ما إذا كان العنف الإجرامي مؤشراً على وجود نزاع.

١٤- والقتل جريمة ذات طابع جنساني بالغ: فعلى الصعيد العالمي، يمثل الذكور غالبية الضحايا (٨١ في المائة) والجناة المعروفين (أكثر من ٩٠ في المائة). وعلى الرغم من أن النساء كن ضحايا ٨٢ في المائة من جرائم القتل التي ارتكبتها شركاء حميمون في عام ٢٠١٧، فإن احتمال تعرضهن للقتل في سياقات أخرى أقل بكثير، وما مجموعه ٤٢ في المائة من الضحايا الإناث قُتلن على يد أشخاص من خارج أسرهن. ولا تتماثل مخاطر القتل للنساء والرجال إلا في أغنى البلدان وأقلها عنفاً. وعادة ما تعاني البلدان التي ترتفع فيها نسبة ضحايا جرائم القتل من الذكور من مشكلة معروفة تتعلق بالجريمة المنظمة. وحين يشهد بلد ما تغيرات مفاجئة في معدلات القتل، فإن هذه التغيرات تتعلق عموماً بتغيرات في عدد الضحايا الذكور وكثيراً ما ترتبط بالعنف السياسي أو العنف المتصل بالعصابات.

الشكل ٤

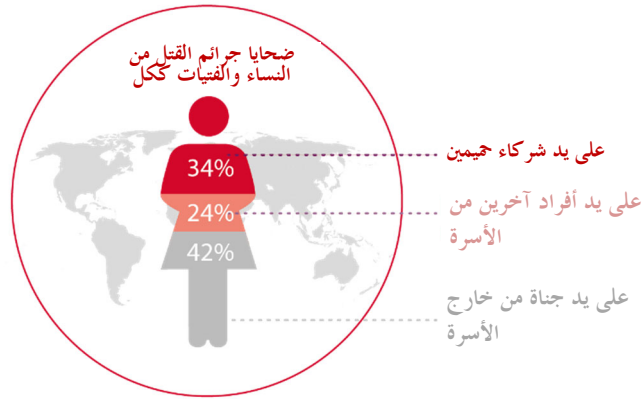
معدل جرائم القتل، حسب المنطقة ونوع الجنس، ٢٠١٧



المصدر: UNODC, Global Study on Homicide 2019, booklet 2, p. 60.

الشكل ٥

مرتكبو جرائم القتل التي تشمل ضحايا من الإناث، حسب العلاقة بالضحية، ٢٠١٧



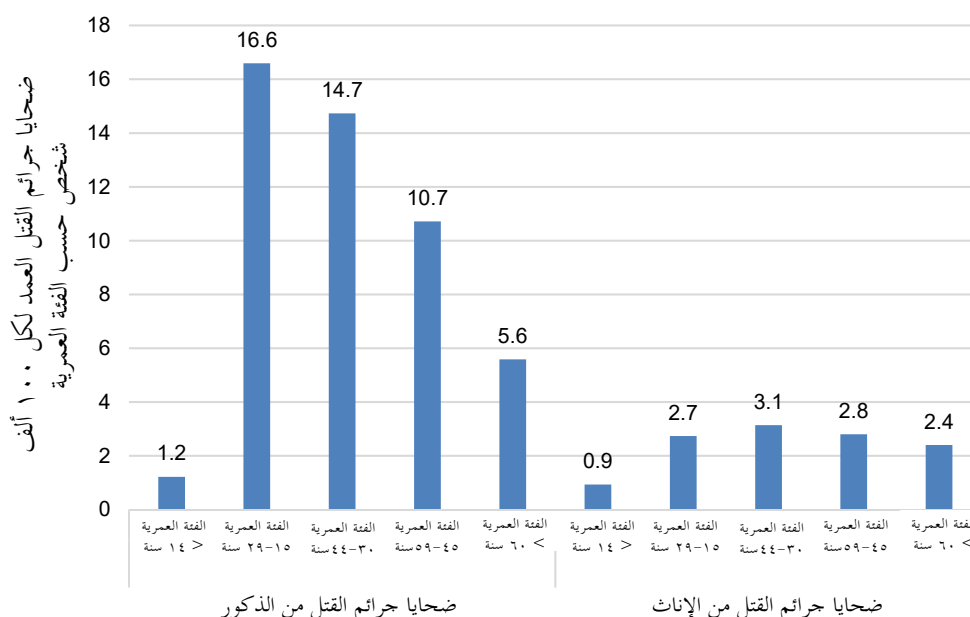
المصدر: UNODC, Global Study on Homicide 2019, booklet 1, p. 24.

١٥- وجرائم قتل الأطفال الصغار (دون الخامسة عشر) نادرة على الصعيد العالمي، وظل معدل ضحية واحدة تقريباً لكل ١٠٠ ألف طفل من هذه الفئة العمرية ثابتاً على مدى العقد الماضي. ومن بين الأطفال دون العاشرة، تتساوى تقريباً احتمالات قتل الإناث والذكور، ولكن سرعان ما يتلاشى هذا التكافؤ مع كبرهم في السن، حيث يصبح احتمال قتل الذكور أكبر بعشر مرات تقريباً من احتمال قتل الإناث لدى الشباب من سن ١٨ إلى ١٩. وفي كثير من البلدان، يرتبط انخفاض معدل جرائم القتل بشيخوخة السكان وتقلص عدد الشباب. ويمثل الأشخاص

من سن ١٥ إلى ٢٩ الفئة الأكثر تعرضاً للقتل في غالبية البلدان على الصعيد العالمي، وقد ارتفعت معدلات وفياتهم في بعض البلدان بينما تراجعت في بلدان أخرى. وتشير البيانات المستمدة من ١٥ بلداً في القارة الأمريكية إلى أن معدل قتل المراهقين من سن ١٨ و ١٩ في عام ٢٠١٦ بلغ ٤٦ لكل ١٠٠ ألف نسمة. أما معدل قتل الذكور من سن ١٥ إلى ٢٩، فقد بلغ ٦٤ لكل ١٠٠ ألف نسمة في القارة الأمريكية في عام ٢٠١٧، أي ١٠ أضعاف المتوسط العالمي.^(٤)

الشكل ٦

معدل جرائم القتل على الصعيد العالمي، حسب نوع الجنس والفئة العمرية، ٢٠١٧



المصدر: UNODC, *Global Study on Homicide 2019*, booklet 2, p. 62.

ثالثاً - الاتجار بالأشخاص

الغاية ١٦-٢ - إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

الغاية ٥-٢ - القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

الغاية ٨-٧ - اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام ٢٠٢٥

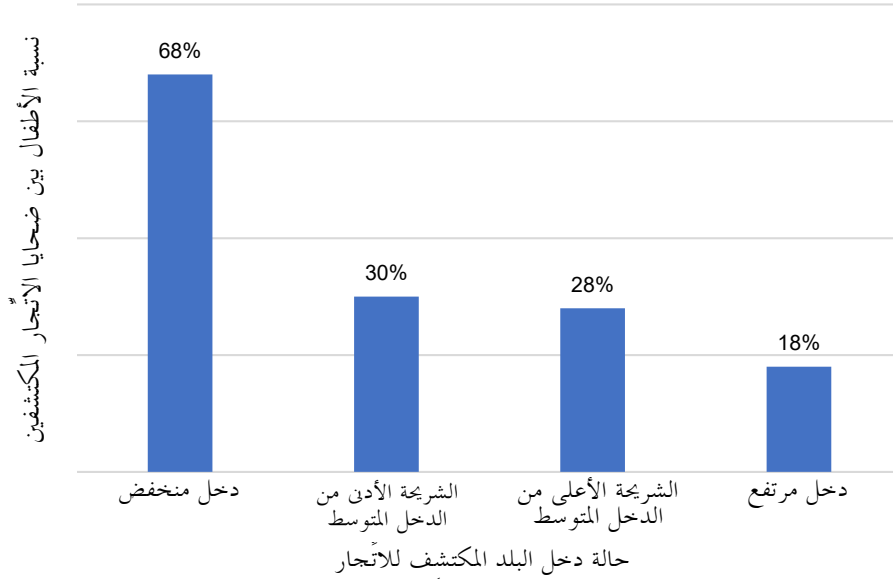
١٦ - على الرغم من أن الأطفال شكلوا حوالي ثلث ضحايا الاتجار المكتشفين على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦، فإنهم شكلوا نحو ٧٠ في المائة من الضحايا المكتشفين في البلدان المنخفضة الدخل

(٤) وفقاً للدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٩ الصادرة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، يمثل الشبان في القارة الأمريكية أكبر فئة من الجناة والضحايا في جرائم القتل في العالم.

(انظر الشكل ٧). وغالبية الأطفال من الضحايا المكتشفين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا تم الاتجار بهم لأغراض السخرة، وهي جريمة تحدث في سياق ظاهرة اعتماد الأسر المعيشية الفقيرة على جميع مصادر الدخل المتاحة حتى تتمكن من العيش. وتشير معدلات الجرائم المكتشفة إلى أن الاتجار بالفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي أكثر شيوعاً في أفقر بلدان أمريكا اللاتينية.

الشكل ٧

نسبة الأطفال بين جميع ضحايا الاتجار المكتشفين، حسب حالة دخل البلد المكتشف للاتجار، ٢٠١٦



المصدر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "البوابة المعرفية للاتجار بالبشر"، قاعدة بيانات السوابق القضائية، والبنك الدولي.

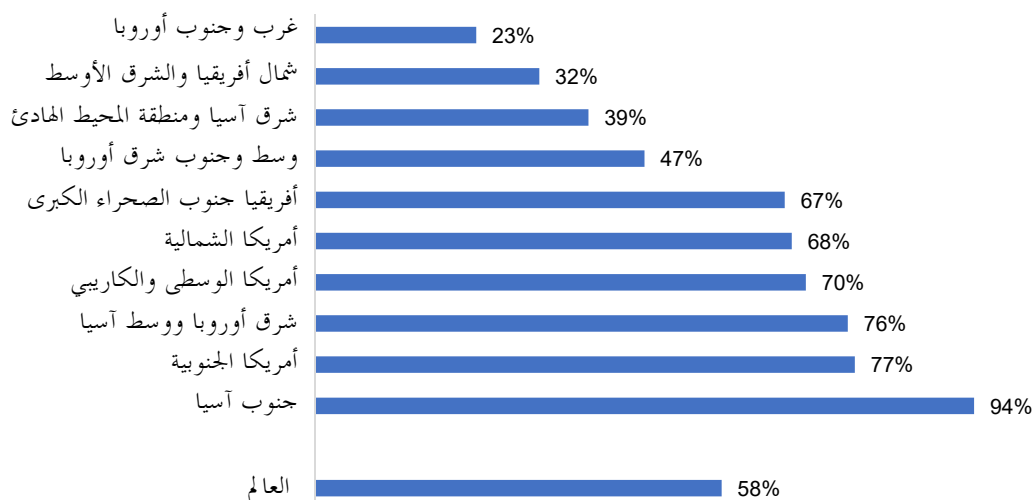
١٧- ويختلف الشكل الذي يتخذه الاتجار بالأشخاص اختلافاً كبيراً فيما بين المناطق. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تشكل النساء البالغات اللاتي يتم الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي أكثر الفئات شيوعاً من ضحايا الاتجار المكتشفين. وفي الشرق الأوسط، يتألف الضحايا المكتشفون من رجال بالغين ونساء بالغات يُتجر بهن لتسخيرهم في العمل. أما الضحايا في منطقتي جنوب آسيا ووسط آسيا، فهم خليط من أنواع مختلفة. وترتفع في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسب الضحايا المستغلين في السخرة. أما في أمريكا اللاتينية، فإن أغلب حالات الاتجار تتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي، بينما اكتُشف حالات الاتجار بالأشخاص لاستغلالهم في التسول ولأغراض انتزاع الأعضاء البشرية أكثر شيوعاً في شمال أفريقيا.

١٨- ويُنقل معظم ضحايا عمليات الاتجار عبر القارية من بلدان الجنوب إلى بلدان أكثر ثراءً. غير أن تدفقات الاتجار عبر مسافات طويلة محدودة، حيث تشمل نحو ١٠ في المائة من جميع الضحايا المكتشفين في جميع أنحاء العالم. ومن بين كل ثلاثة من الضحايا المكتشفين، هناك ضحية نقل من بلد فقير إلى بلد أغنى نسبياً داخل نفس المنطقة للاتجار به فيه. وفي عام ٢٠١٦، اكتُشف ٥٨ في المائة من الضحايا، الذين أُبلغ عن جنسيتهم، في بلدانهم الأصلية، مقارنة بـ ٤٣

في المائة في عام ٢٠١٤. وعادة ما تكتشف البلدان النامية عددا كبيرا من جرائم الاتجار على الصعيد الداخلي، وكثيرا ما يُستجلب الضحايا من مناطقها الريفية أو ينقلون إلى مناطقها التجارية أو السياحية الأكثر ثراء.

الشكل ٨

نسبة ضحايا الاتجار المكتشفين في بلدانهم، حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٦
(أو أحدث البيانات)

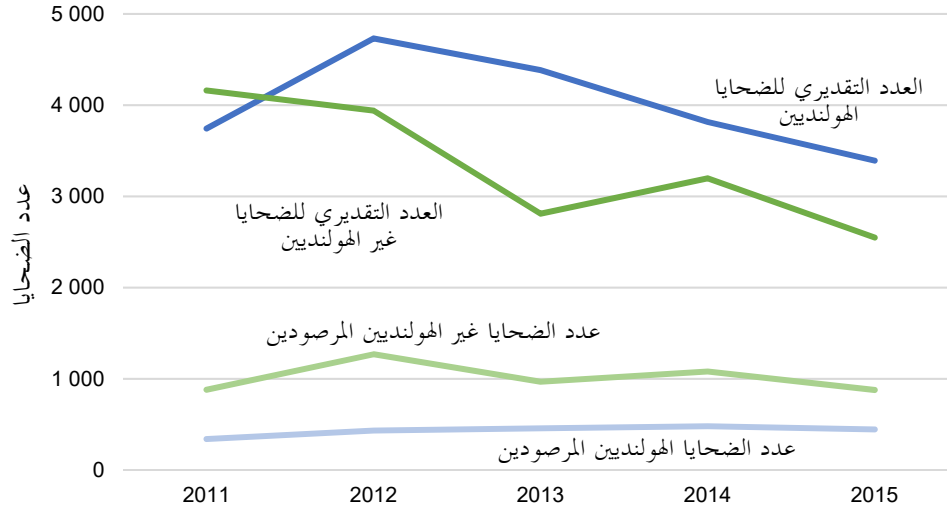


المصدر: Global Report on Trafficking in Persons 2018, p. 42.

١٩- وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بعدد ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفين متاحة من أكثر من ١٤٠ بلداً، فإن الإحصاءات المتعلقة بالضحايا المكتشفين وحدها لا تكفي لبيان النطاق الفعلي للجريمة. ولذا، يستخدم المكتب تقنية إحصائية لتقدير العدد الإجمالي للضحايا تعرف باسم منهجية التقدير المتعددة النظم، ويطبقها في إطار من الشراكة الوثيقة مع السلطات الوطنية المختصة على مجموعات البيانات الوطنية المتعلقة بالاتجار بالبشر في أربعة البلدان، هي أيرلندا ورومانيا وصربيا وهولندا، ويمكن لهذه المنهجية أن توفر نتائج مفصلة مع مجموعة متنوعة من التطبيقات السياسية عندما تكون البيانات الأساسية موثوقة. وتوضح نتائج الدراسات، التي أجريت حتى الآن، أن في مقابل كل ضحية من ضحايا الاتجار المكتشفين يوجد في المتوسط أربع أو خمس ضحايا غير مكتشفين. ويبدو أن اكتشاف الضحايا من الأطفال أقل احتمالاً.

الشكل ٩

العدد المرصود والتقديري لضحايا الاتجار في هولندا، حسب الجنسية (هولندية أو غير هولندية)،
٢٠١١-٢٠١٥



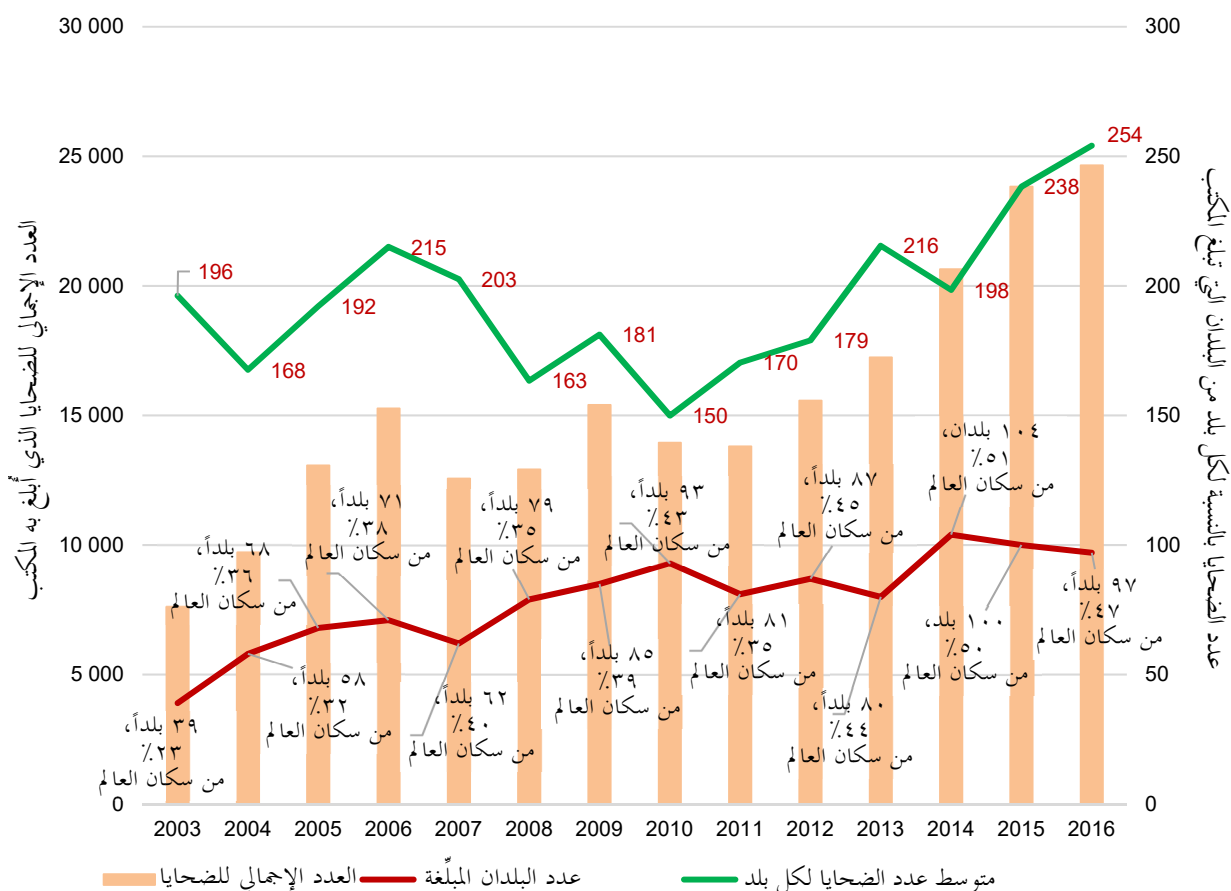
المصدر: تحليل أعدته المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للبيانات المستمدة من الموجز البحثي المتعلق بتقدير أعداد ضحايا الاتجار بالبشر المفترضين في هولندا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ والمعنون "Monitoring target 16.2 of the United Nations Sustainable Development Goals: a multiple systems estimation of the numbers of presumed human trafficking victims in the Netherlands in 2010-2015 by year, age, gender, form of exploitation and nationality"، وقد تشارك في نشره المكتب مع المقرر الوطني المعني بالاتجار بالبشر والعنف الجنسي ضد الأطفال في هولندا في عام ٢٠١٧. ملحوظة: وُضعت التقديرات باستخدام منهجية التقدير المتعددة النظم.

٢٠- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اكتشفت البلدان عدداً من ضحايا الاتجار وأدانت عدداً من المتجرين أكبر مما اكتشفته وأدانت في السنوات الخمس السابقة. وفي عام ٢٠١٠، اكتشفت البلدان التي تبلغ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بيانات عن الاتجار بالأشخاص ما متوسطه ١٥٠ ضحية من ضحايا الاتجار؛ وبحلول عام ٢٠١٦، ارتفع هذا العدد إلى ٢٥٤، وصاحبت هذا الارتفاع زيادة في عدد الإدانات. وهذه الزيادة في عمليات الكشف قد لا يكون لها سبب واحد؛ إذ إنها تجسد في بعض الحالات زيادة في الاتجار، وفي حالات أخرى قد تكون نتيجة لزيادة جهود أجهزة إنفاذ القانون.

٢١- وتتسم بلدان أفريقيا وآسيا، مقارنة ببقية العالم، بانخفاض معدلات الإدانة بالاتجار بالأشخاص (٠,٠٤ إدانة لكل ١٠٠ ألف نسمة في أفريقيا و٠,٠٩ في آسيا) واكتشاف عدد أقل من الضحايا (٠,٣ ضحية لكل ١٠٠ ألف نسمة في أفريقيا و٠,٥ في آسيا). وفي الوقت نفسه، تشكل أفريقيا وآسيا منطقتي المنشأ الرئيسيتين لعمليات الاتجار عبر الإقليمي على الصعيد العالمي. ومع أن أغلب عمليات الاتجار بالأشخاص مازالت محدودة من حيث النطاق الجغرافي، فقد اكتشفت أعداد كبيرة من الضحايا من هاتين المنطقتين، حيث أبلغ أكثر من ٦٠ بلداً عن اكتشاف ضحايا من أصول أفريقية وآسيوية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

الشكل ١٠

الاتجاهات المتعلقة بالأعداد الإجمالية لضحايا الاتجار المكتشفين، ومتوسط عدد الضحايا المكتشفين لكل بلد، وعدد البلدان المبلّغة، حسب السنة، ٢٠٠٣-٢٠١٦

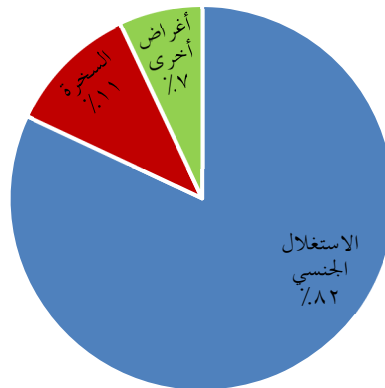


المصدر: Global Report on Trafficking in Persons 2018, p. 7

٢٢- والاتجار بالأشخاص جريمة ذات طابع جنساني بالغ: فعالية الضحايا المكتشفين (٧٠ في المائة) على الصعيد العالمي هم إما نساء بالغات أو فتيات. وعلى الرغم من أن غالبية المتحررين من الرجال (٦٠-٦٥ في المائة من المدانين منهم)، فإن مشاركة المرأة في هذه الجريمة مرتفعة مقارنة بغالبية الجرائم الأخرى. وظلت هذه النسبة الجنسانية ثابتة على مدى السنوات الخمس الماضية. ومن بين الضحايا، يُتجر بنحو ٨٠ في المائة من الإناث لأغراض الاستغلال الجنسي، في حين يتجر بأكثر من ٨٠ في المائة من الذكور لأغراض الاستغلال في السخرة. والاتجار بالنساء بالغات لأغراض الاستغلال الجنسي هو أشيع أشكال الاتجار بالأشخاص المكتشفة على الصعيد العالمي. وتُستغل الضحايا من الإناث أيضاً لأغراض منها السخرة، والاسترقاق المنزلي، والزواج القسري والمبكر.

الشكل ١١

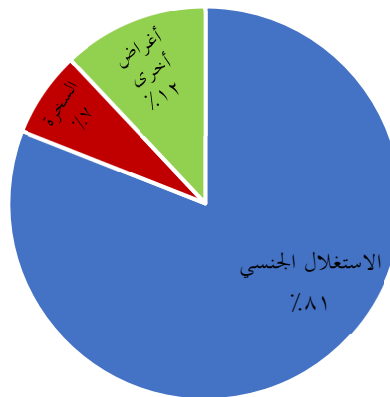
ضحايا الاتجار المكتشفات من الإناث البالغات، حسب شكل الاستغلال، ٢٠١٧



المصدر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "البوابة المعرفية للاتجار بالبشر"، قاعدة بيانات السوابق القضائية.

الشكل ١٢

ضحايا الاتجار المكتشفات من الفتيات، حسب شكل الاستغلال، ٢٠١٧

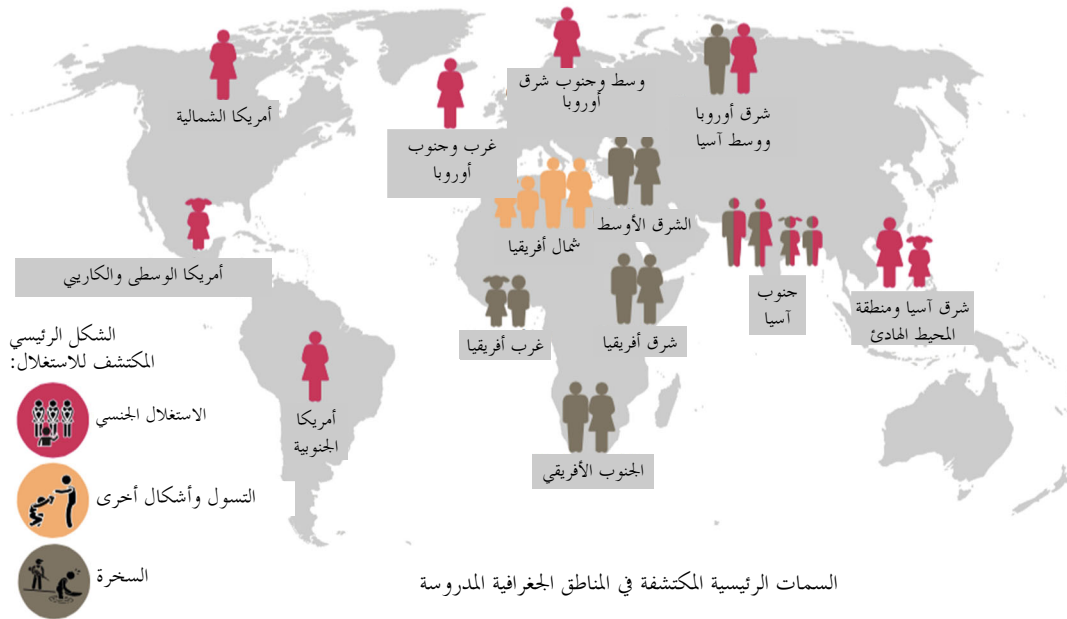


المصدر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "البوابة المعرفية للاتجار بالبشر"، قاعدة بيانات السوابق القضائية.

٢٣- وعلى الصعيد العالمي، يمثل الأشخاص المتجر بهم لأغراض السخرة من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من العدد الإجمالي لضحايا الاتجار بالبشر المكتشفين. وهذا الشكل من أشكال الاتجار يُكتشف بصورة أكثر تواتراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث يستأثر بنسبة ٦٣ في المائة من ضحايا الاتجار المكتشفين)، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط (٥٥ في المائة)، ووسط آسيا (٤٥ في المائة)، وجنوب آسيا (٤٩ في المائة). ويُستغل الضحايا في طائفة واسعة من أسواق العمل، منها الاسترقاق المنزلي، والعمل الزراعي، والتشييد، وصناعة صيد الأسماك. ويتطلب التصدي للاتجار لأغراض السخرة تدخلات مصممة خصيصاً لمكافحة ضروب الاستغلال وإساءة المعاملة القائمة في مختلف أسواق العمل.

الشكل ١٣

سمات الضحايا المكتشفين من حيث نوع الجنس والفئة العمرية والأشكال الرئيسية للاستغلال، حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٦



المصدر: Global Report on Trafficking in Persons 2018, p. 27.

ملحوظة: الحدود والأسماء والتسميات المبينة في هذه الخريطة لا تنطوي على أي إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

رابعاً - تهريب المهاجرين

الغاية ١٠-٧- تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

٢٤- على الصعيد العالمي، هناك أكثر من ٢٠ مليون شخص من اللاجئين، وأكثر من ٤١ مليون شخص سُردوا داخل بلدانهم، وما يقرب من ٤ ملايين شخص عديمي الجنسية.^(٥) ويستفيد المهربون الانتهازيون من التحديات التي تواجهها هذه الفئات في كثير من الأحيان عند التماس الحماية الدولية. وفي عام ٢٠١٧، لقي ما لا يقل عن ٦٠٠٠ مهاجر ولاجئ حتفهم أثناء تهريبهم، في حين حقق تهريب المهاجرين إيرادات تقدر بما يتراوح بين ٥ و٧ مليارات دولار على الصعيد العالمي.

٢٥- ودروب التهريب مرنة للغاية ويجري تعديلها بسرعة للإفلات من تدابير مكافحة التهريب. فعلى سبيل المثال، تحولت على مر السنوات نقاط العبور التي يستخدمها المهربون لدخول أمريكا الشمالية تدريجياً من الأجزاء الغربية إلى الأجزاء الشرقية من الحدود البرية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وسُجلت أنماط تحول مماثلة في أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك التحولات في الدروب الممتدة من شمال أفريقيا إلى أوروبا ومن القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط. وكثيراً

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced Displacement in 2018* (٥) (Geneva, 2019), p. 2.

ما لا تُجدي أنشطة إنفاذ القانون على الحدود الوطنية نفعاً في وقف تدفق المهاجرين، بل تتسبب أحياناً كثيرة في تحويله إلى دروب أكثر خطورة.

٢٦- وعلى الرغم من أن غالبية المهاجرين المهريين من الشبان، فإن السمة العمرية للمهاجرين المهريين تعتمد إلى حد كبير على بلدانهم الأصلية. وفي كل الأحيان تقريباً يكون اتجاه تدفقات التهريب من البلدان الأفقر أو الأكثر اضطراباً إلى البلدان الأغنى والأكثر استقراراً، ومن أكبرها تدفقات تهريب الأشخاص من أمريكا الوسطى إلى أمريكا الشمالية؛ وتهريب المهاجرين من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا؛ وتهريب الأشخاص من القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط؛ فضلاً عن تدفقات الأشخاص داخل جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

خامساً- الأسلحة النارية والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة

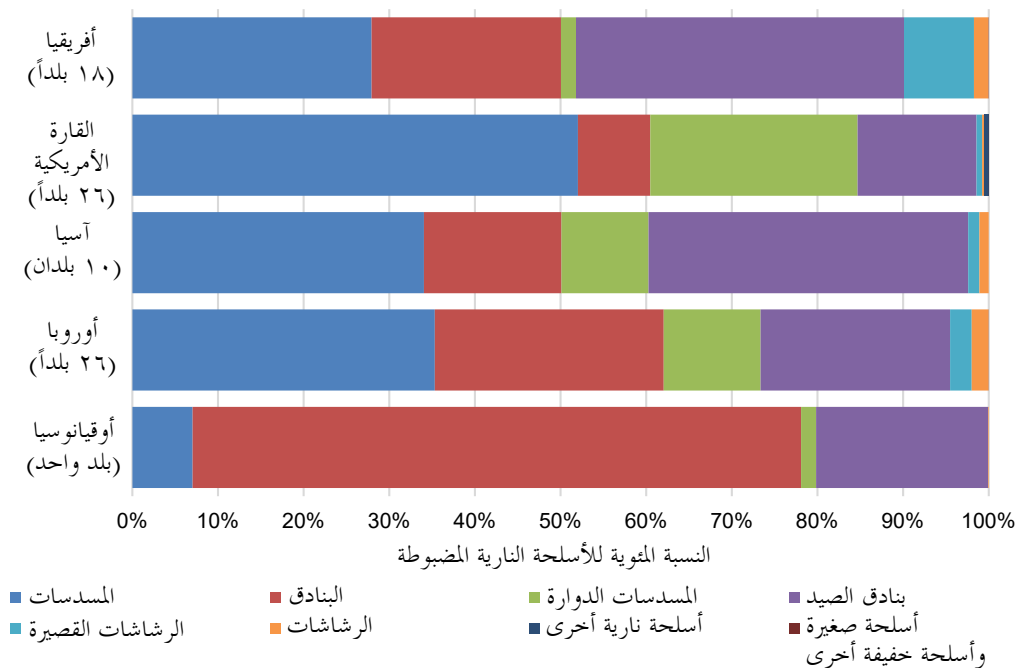
الغاية ١٦-٤- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز

استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيل ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠

٢٧- ضُبط أكثر من نصف مليون سلاح ناري سنوياً في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وتفاوت نوع الأسلحة المضبوطة تفاوتاً كبيراً حسب المنطقة، حيث هيمنت المسدسات في القارة الأمريكية، وبرزت بنادق الصيد بشكل كبير في أفريقيا وآسيا، أما البنادق فكانت أشيع أنواع الأسلحة المضبوطة في أوقيانوسيا. ومع أن المبرر القانوني لغالبية المضبوطات هو الحيازة غير المشروعة، فإن السياقات الإجرامية لمضبوطات الأسلحة النارية تختلف حسب المنطقة. إضافة إلى الجرائم المتصلة بالأسلحة، تعلقت الأسلحة النارية المضبوطة في أوروبا غالباً بجرائم الاتجار بالمخدرات، في حين أنها ارتبطت في أغلب الأحيان بجرائم العنف في القارة الأمريكية وأفريقيا.

الشكل ١٤

توزيع الأسلحة النارية المضبوطة حسب النوع والمنطقة، ٢٠١٦-٢٠١٧

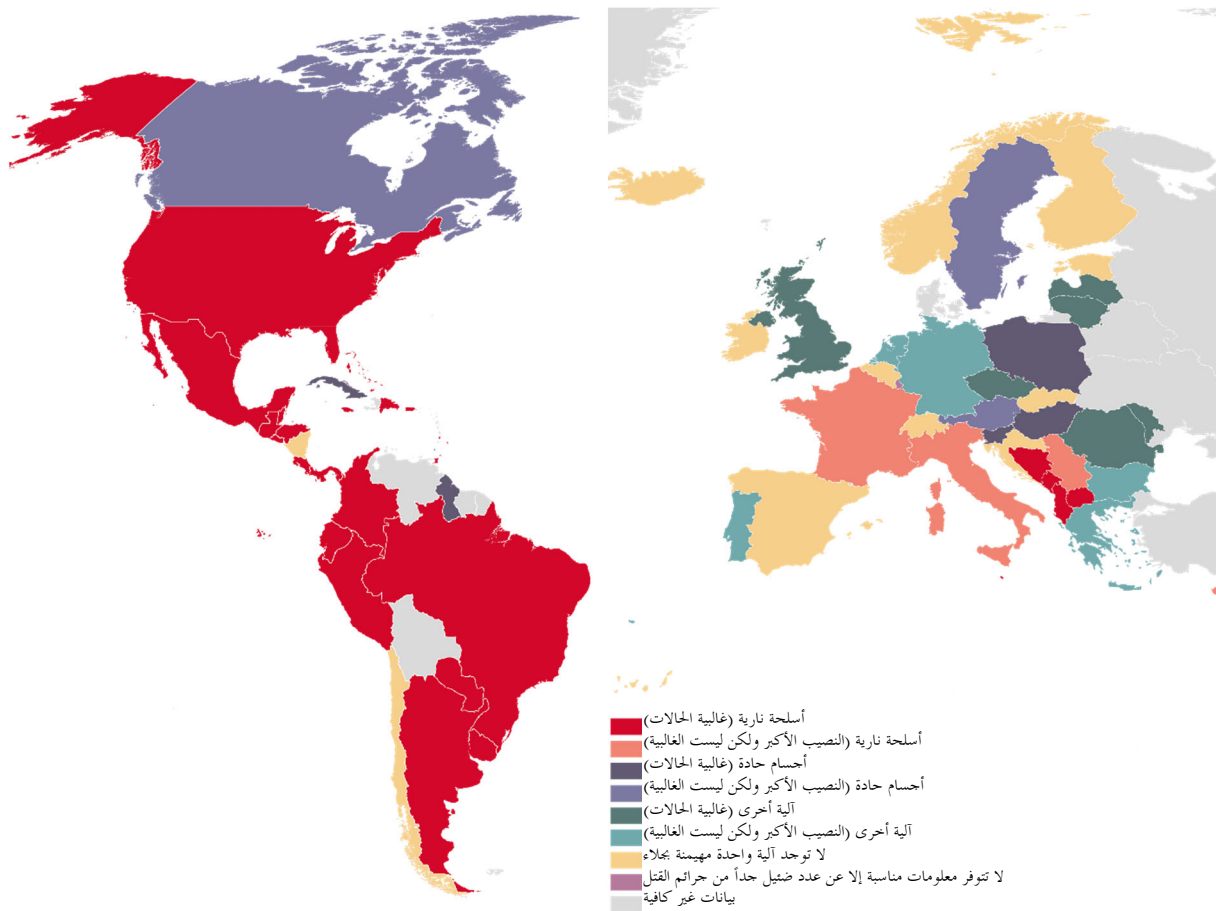


المصدر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "الإحصاءات والبيانات"، قاعدة بيانات تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

٢٨- وعلى الصعيد العالمي، استخدمت الأسلحة النارية في ارتكاب ٥٤ في المائة من جرائم القتل في عام ٢٠١٧، وأودت بحياة ما يقدر بنحو ٢٤٠ ألف شخص. وهناك اختلافات واضحة بين البلدان والمناطق فيما يتعلق بالآليات المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل (انظر الشكل ١٥). وشكلت جرائم القتل التي تنطوي على أسلحة نارية في القارة الأمريكية وحدها ٢٧ في المائة من جرائم القتل على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٧. وعندما تتغير معدلات جرائم القتل بسرعة في بلد ما، ينعكس هذا على نسبة الضحايا من الذكور، وتستخدم الأسلحة النارية في معظمها. والبلدان التي توجد فيها أعلى نسبة من جرائم القتل المرتكبة باستخدام سلاح ناري هي عموماً البلدان التي لديها مشكلة معروفة في مجال الجريمة المنظمة. وتبين البيانات الواردة من عدد من البلدان أن غالبية جرائم القتل المتصلة بالعصابات والجريمة المنظمة تنطوي على أسلحة نارية.

الشكل ١٥

أشيع الآليات المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل في القارة الأمريكية وأوروبا، ٢٠١٣-٢٠١٦



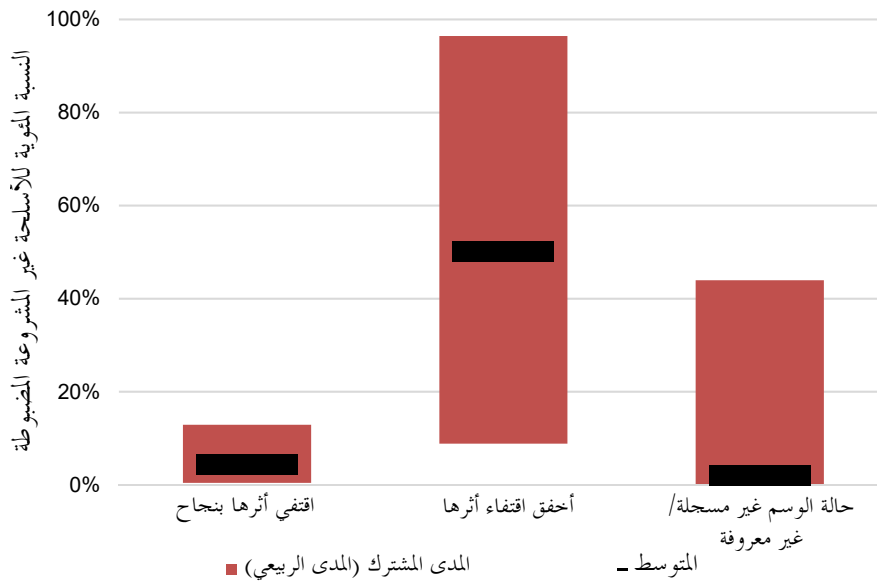
ملحوظة: تفترض منهجية الحساب مسبقاً وجود ثلاث فئات من الآليات (الأسلحة النارية والأجسام الحادة و"أسلحة أخرى")؛ وتنظر فقط في الحالات المتاحة تصنيفها تصنيفاً موثقاً وفق هذه الفئات الثلاث. وتضبط الحسابات الناتجة تقديرات جرائم القتل التي تنطوي على آلية غير معروفة.

المصدر: UNODC, *Global Study on Homicide 2019*, booklet 3, p. 78.

٢٩- واتخذ المجتمع الدولي عدة تدابير ترمي إلى منع ومكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك اشتراط وسم الأسلحة المصنوعة بصورة مشروعة. وتفيد البيانات الواردة من ١٨ بلداً، أن أكثر من ٩٠ في المائة من الأسلحة النارية المضبوطة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ كان موسوماً. ومع هذا، كان معدل النجاح في اقتفاء أثر هذه الأسلحة الموسومة عادة أقل من ١٣ في المائة (انظر الشكل ١٦).

الشكل ١٦

مضبوطات الأسلحة غير المشروعة، النسبة حسب نتائج اقتفاء أثرها، ٢٠١٦-٢٠١٧



المصدر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "الإحصاءات والبيانات"، قاعدة بيانات تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

٣٠- وفي كل عام، تدر الجريمة المنظمة والاتجار بالسلع غير المشروعة، من قبيل الأحياء البرية والأسلحة النارية، تدفقات مالية غير مشروعة تقدر بمليارات الدولارات.^(٦) وتحوّل عائدات الجريمة إلى الخارج، وتنقل إلى ملاذات آمنة في كثير من الأحيان، وتُغسل ويعاد استخدامها بطريقة أخرى. والتدفقات المالية غير المشروعة، التي تنشأ في إطار الاقتصاد المشروع، مثل التدفقات الناتجة عن التهريب الضريبي والتلاعب بالفواتير التجارية، تغير مسار الموارد اللازمة للتنمية. وترتبط جميع هذه الأنشطة ارتباطاً وثيقاً بنقل مبالغ كبيرة من الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة، التي تعبر نسبة منها الحدود. وتتسبب التدفقات المالية غير المشروعة، وما يتصل بها من أنشطة اقتصادية غير مشروعة، في إضعاف مؤسسات الدولة بتأجيج الجريمة المنظمة والفساد والعنف، مما يقوض سيادة

(٦) ذكر صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٨ أن التقدير الذي تتوافق عليه الآراء في هذا الشأن يتراوح بين ٢ و ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يوازي تقريباً ما يتراوح بين ١,٦ تريليون و ٤ تريليونات دولار في السنة من أموال

اليوم؛ انظر: Michel Camdessus, "Money laundering: the importance of international countermeasures",

UNODC, *Estimating Illicit Financial Flows resulting from Drug Trafficking* 10 February 1998

and Other Transnational Organized Crimes: Research Report (Vienna, 2011).

القانون. وعلاوة على ذلك، فإنها تثبط الاستثمار العام والخاص وتحرم الاقتصاد المشروع من الموارد اللازمة للتنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٣١- ويطرح قياس التدفقات المالية غير المشروعة عدة تحديات مفاهيمية وعملية لأن هذه التدفقات خفية ومعقدة في طبيعتها. وعلاوة على ذلك، فإنها تنشأ من أنشطة متنوعة للغاية مثل التجارة في الأسواق غير المشروعة، والتهرب الضريبي، والفساد. ولذلك يلزم إجراء قياس تصنيفي للتدفقات المالية غير المشروعة لتحديد المصادر والقنوات الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة ولتوجيه التدخلات الوطنية والدولية التي تستهدفها.

٣٢- ووضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة - الوكالتان القيمتان على المؤشر ١٦-٤-١ لأهداف التنمية المستدامة - تعريفاً إحصائياً للمؤشر ١٦-٤-١ وإطاراً إحصائياً شاملاً لقياسه. ويحدد الإطار مختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة التي يلزم قياس كل منها على حدة.^(٧) وإضافة إلى ذلك، وبفضل التقدم الذي أحرزته النظم الإحصائية الوطنية في قياس القيمة الاقتصادية للأنشطة غير المشروعة والتدفقات المالية ذات الصلة، يُنتظر أن تتاح في المستقبل القريب تقديرات وطنية لأنواع مختارة من التدفقات المالية غير المشروعة. ويمكن أيضاً أن تسترشد هذه التقديرات بما هو موجود من بحوث أجراها المكتب عن الأحجام والقيم السوقية لجرائم مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.^(٨)

سادساً - الفساد

الغاية ١٦-٥ - الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

٣٣- تقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن الفساد يمثل عقبة خطيرة في سبيل التنمية المستدامة. وهو يؤثر تأثيراً ضاراً على الهياكل السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والتنظيمية، وعلى السياسات الاقتصادية والهيكلية، ويمكن أن يؤثر على جوانب عديدة من الحياة اليومية.

٣٤- ومع أن البلدان التي أجرت دراسات استقصائية سكانية على الصعيد الوطني بشأن استعمال الرشوة - وهي أحد المظاهر العديدة للفساد - ليست كثيرة، فإن الدراسات الاستقصائية

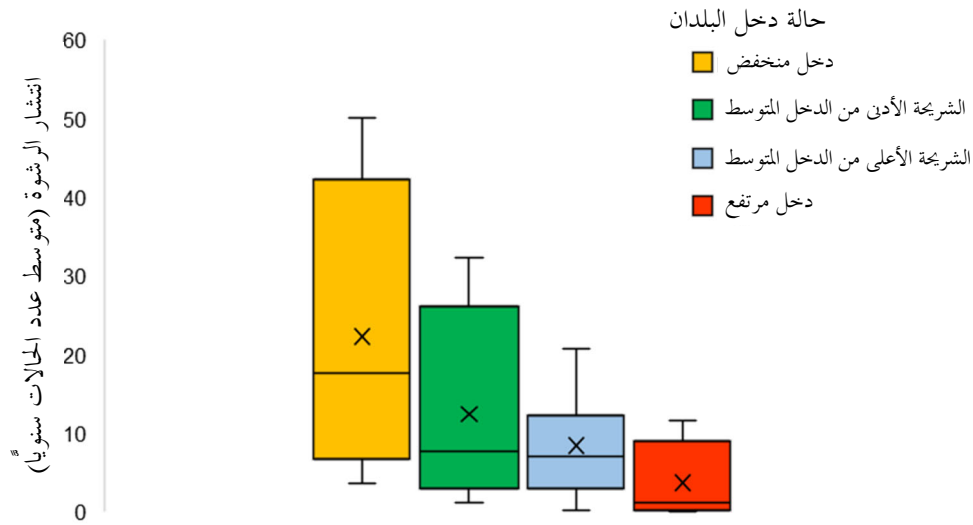
(٧) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهو الهيئة التقنية للجنة الإحصائية المكلفة بوضع وتنفيذ الإطار العالمي لمؤشرات أهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باستعراض وإقرار الإطار الذي وضعه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. انظر المؤشر ١٦-٤-١ لأهداف التنمية المستدامة، بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، متاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.

(٨) انظر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٩ (منشورات الأمم المتحدة) وتقارير الأعرام السابقة؛ والدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين ٢٠١٨ (منشورات الأمم المتحدة)؛ والتقارير العالمية عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨ (Global Report on Trafficking in Persons 2018) وتقارير الأعرام السابقة.

التي أحرقت تفيد على السواء بأنه لا يوجد بلد بمنأى من الآثار الضارة للرشوة.^(٩) وتشير البيانات المتاحة من ٣٨ بلداً في جميع أنحاء العالم إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع لديها أدنى معدل لانتشار الرشوة (يبلغ في المتوسط ٣,٧ في الأشهر الاثني عشر السابقة)، في حين أن السكان في البلدان ذات الدخل الأدنى (حيث بلغ معدل انتشار الرشوة في المتوسط ٢٢,٣ في الأشهر الاثني عشر السابقة) مضطرون أكثر من غيرهم إلى تقديم الرشوة عند التماسهم أي خدمات عامة.^(١٠)

الشكل ١٧

متوسط معدل انتشار الرشوة في الأشهر الاثني عشر السابقة في ٣٨ بلداً، حسب حالة الدخل



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. أحدثت البيانات المتاحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨.

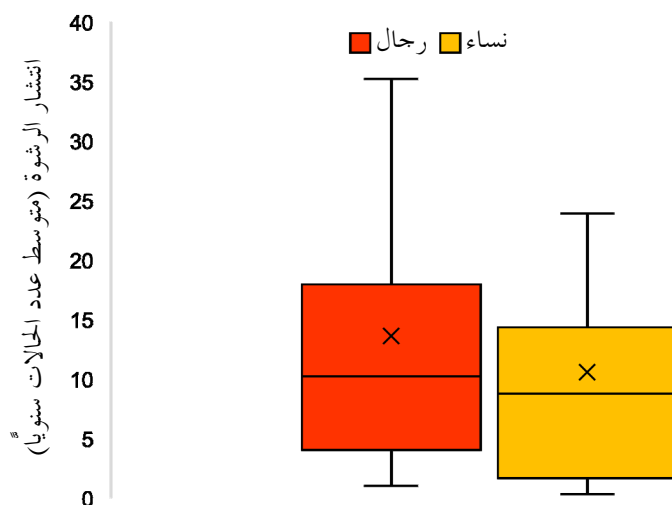
٣٥- ولا يتوقف مستوى قابلية المواطنين لدفع الرشاوى على مستوى التنمية الاقتصادية في البلد الذي يعيشون فيه فحسب، بل أيضاً على خصائص ديمغرافية مثل جنس دافع الرشوة. وتشير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس متاحة من ١٨ بلداً إلى نمط واضح: ففي ١٧ من أصل ١٨ بلداً، يكون الرجال أكثر احتمالاً من النساء أن يدفعوا رشاوى عند الاتصال بموظفين عموميين؛ وفي المتوسط، يزيد معدل انتشار الرشوة بين الرجال (١٣,٦ في المائة) بنسبة ٣ في المائة عن معدل انتشارها بين النساء (١٠,٦ في المائة). ونظراً لأن الرجال والنساء عادة ما تكون لديهم أنواع مختلفة من التعاملات مع الموظفين العموميين ويلتمسون خدمات مختلفة، فقد يخبرون الرشوة بشكل مختلف.

(٩) تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة من الجرائم الجنائية ذات الصلة، بما في ذلك رشو الموظفين العموميين الوطنيين، ورشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية، والرشوة في القطاع الخاص.

(١٠) يقاس معدل انتشار الرشوة (المؤشر ١٦-٥-١) لأهداف التنمية المستدامة) بنسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بموظف عمومي ودفعوا له رشوة أو طلب هو منهم رشوة خلال الأشهر الاثني عشر السابقة.

الشكل ١٨

متوسط معدل انتشار الرشوة في الأشهر الاثني عشر السابقة في ١٨ بلداً، حسب نوع الجنس



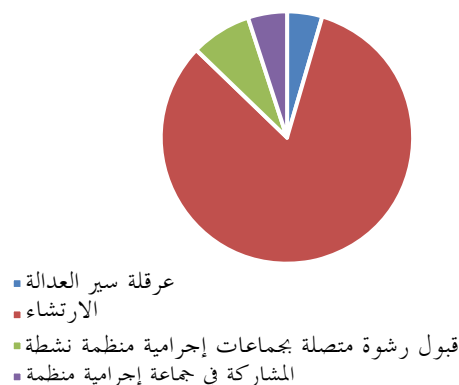
المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لانتهاكات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. أحدث البيانات المتاحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٠٤.

٣٦- وقد اعتبر الفساد أحد العوامل التمكينية الرئيسية للجريمة المنظمة، فخلال البحوث التي أجراها المكتب عن الجريمة المنظمة في غرب البلقان، ذكر أحد السجناء أن تهريب المهاجرين لن يكون ممكناً إذا ترفع ضباط شرطة الحدود عن الفساد. وأفاد سجين آخر بأن "احتمالات الخطر منخفضة جداً لأن الجميع متورطون في أعمال رشوة وفساد: ضباط الشرطة وموظفو الجمارك، والقضاة والمحامون، والأحزاب السياسية، وغيرهم. والسلطات تعرف ما أفعله؛ فأنا أدفع ثمن سكوتهم بوجبات غذاء وغيرها من أنواع الرشاوى". ويبين استعراض لإدانات الموظفين العموميين بتهمة الفساد في غرب البلقان خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ أن الأغلبية شملت الارتشاء (٣٣٠ إدانة)، في حين أن حوالي ١٠ في المائة (٣١ إدانة) شملت قبول رشوة مرتبطة بالجريمة المنظمة.

الشكل ١٩

الإدانات الصادرة ضد موظفين عموميين بتهمة الفساد في غرب البلقان، حسب نوع الفساد،

٢٠١٧-٢٠١٢



المصدر: شكل توضيحي للبيانات الوطنية من إعداد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

سابعاً - الجرائم ضد الأحياء البرية

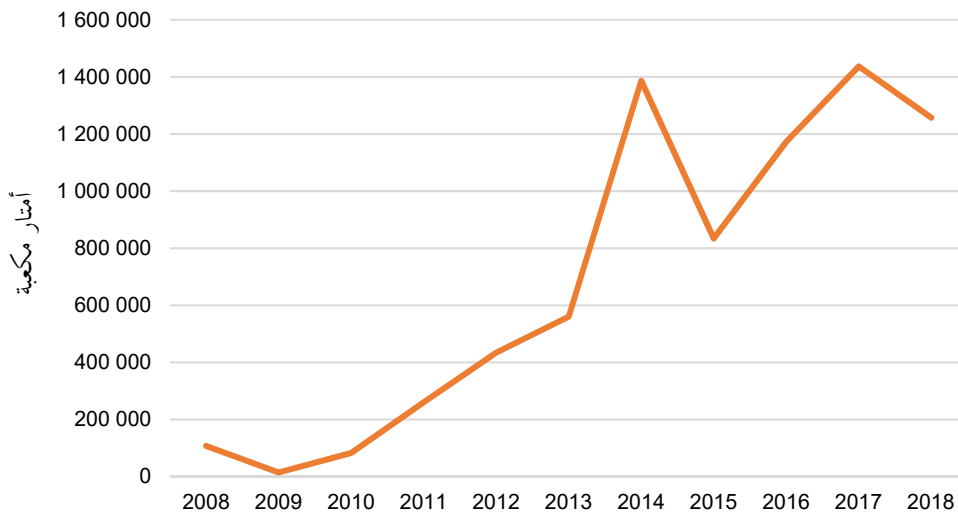
الغاية ١٥-٧- اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

٣٧- لا تشمل التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية سوقاً واحدة، بل أسواقاً كثيرة. ويخضع كل منتج من منتجات الأحياء البرية لدينامياته واتجاهاته الخاصة، وبعضها ينمو بينما يتراجع البعض الآخر. ومن حيث القيمة، فإن أوفر أسواق الأحياء البرية المهربة ربحية هي أسواق الأخشاب والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ أما الأنواع الأكثر تعرضاً للخطر من جراء عمليات الصيد غير المشروع فهي الحيوانات البرية. ووفقاً لعملية تقييم أجراها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة،^(١١) فإن من أكثر الأسواق ربحية أسواق خشب الورد والعاج وحيوانات البنغول (أم قرفة).

٣٨- و"خشب الورد" مصطلح تجاري، وليس مصطلحاً علمياً نباتياً، ومنه النوع المعروف باسم *Pterocarpus erinaceus*، وموطنه غرب أفريقيا، الذي استأثر فيما يبدو بالنصيب الأوفر في عمليات تجارة خشب الورد غير المشروعة على مدار السنوات الخمس السابقة. وشهد عام ٢٠١٤ تصدير أكثر من ١,٣ مليون طن من خشب الورد بصورة غير مشروعة من غرب أفريقيا، أي ما يعادل حوالي ٧ ملايين شجرة. وفي بعض البلدان، عادت أحجام الصادرات ١٠٠ حاوية طولها ٢٠ قدماً في اليوم. ويبدو أن العرض الزائد أدى إلى تراجع أسواق خشب الورد في عام ٢٠١٥، لكنها ارتفعت إلى رقم قياسي جديد بحلول عام ٢٠١٧. ويعمل التجار على توسيع دائرة أنواع الخشب التي يتاجرون فيها، بما يشمل أنواعاً لا تعتبر في العادة "خشب ورد".

الشكل ٢٠

صادرات خشب الورد من غرب أفريقيا، ٢٠٠٨-٢٠١٨



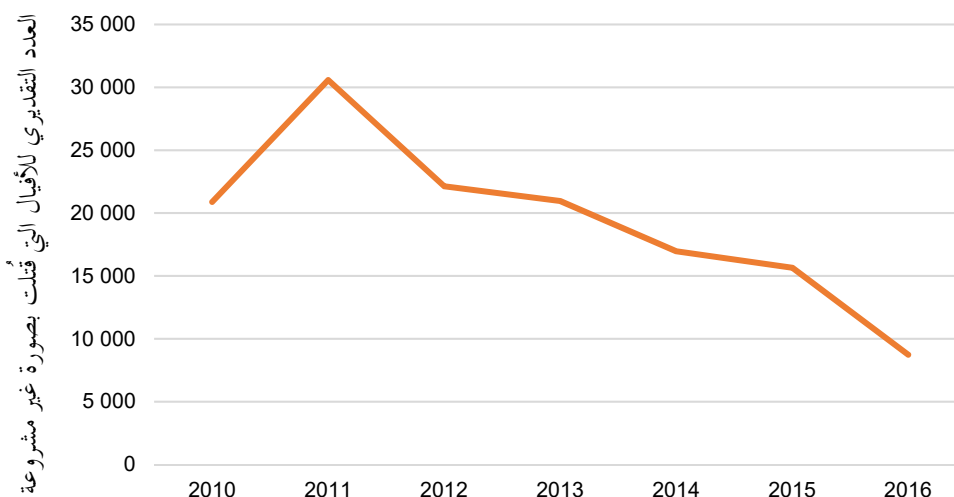
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

(١١) انظر "Methodological annex to the World Wildlife Crime Report: trafficking in protected species" على الإنترنت، وهو متاح على: www.unodc.org.

٣٩- وفي المقابل، يبدو أن سوق أنياب العاج آخذة في التراجع. وتُظهر نماذج مستندة إلى حوادث الصيد غير المشروع، التي تم رصدها، حدوث انخفاض في عدد الأفيال التي قُتلت بصورة غير مشروعة (انظر الشكل ٢١)، كما أخذت أسعار العاج في كل من شرق أفريقيا وآسيا في الانخفاض منذ عام ٢٠١٤. وقد تعزى الزيادة الأخيرة في ضبطيات العاج بكميات بالغة الضخامة إلى الاتجاه إلى بيع مخزونات نتيجة لانخفاض الأسعار. وقد يكون التراجع في سوق العاج مرتبطاً بطريقة ما ببعض التدابير السياسية المتبعة على الصعيد الدولي، حيث قامت عدة أسواق رئيسية مؤخراً بتقليص مبيعات العاج القانونية.

الشكل ٢١

العدد السنوي التقديري للأفيال التي قُتلت بصورة غير مشروعة في وسط أفريقيا وشرقها والجنوب الأفريقي، ٢٠١٠-٢٠١٦

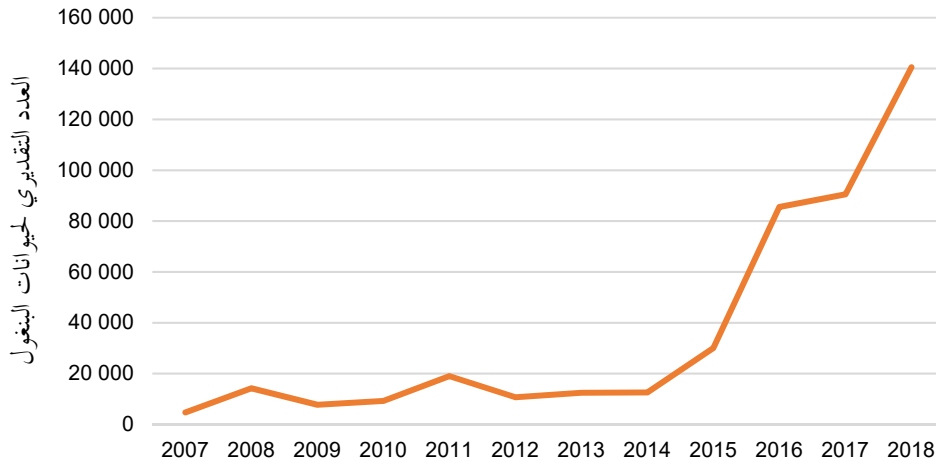


المصدر: نمذجة أعدها المكتب للبيانات المستمدة من برنامج رصد القتل غير المشروع للأفيال التابع لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

٤٠- وحيوان البنغول من آكلات النمل الحشرية الموجودة في كل من آسيا وأفريقيا. ومع أنه من الثدييات، فلم يُعرف عنه سوى القليل حتى وقت قريب، بسبب طبيعته الانعزالية وعاداته الليلية. وقد استُرعى الانتباه العام إليه نتيجة سلسلة من المضبوطات الضخمة من حراشيفه، انتزعت الكميات المضبوطة في كل منها من عشرات الآلاف من أفراد ذلك النوع. وما زال من غير الواضح ما إذا كان الارتفاع الهائل في مضبوطات البنغول هو نتيجة للطلب المتزايد أم المضاربة أم مجرد زيادة الوعي والتنظيم.

الشكل ٢٢

العدد التقديري لحيوانات البنغول مُمثلاً بمضبوطات حراشيفه، ٢٠١٨-٢٠٠٧



المصدر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قاعدة البيانات العالمية للمضبوطات من الأحياء البرية (World WISE).

ثامناً - السجون

الغاية ١٦-٣ - تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

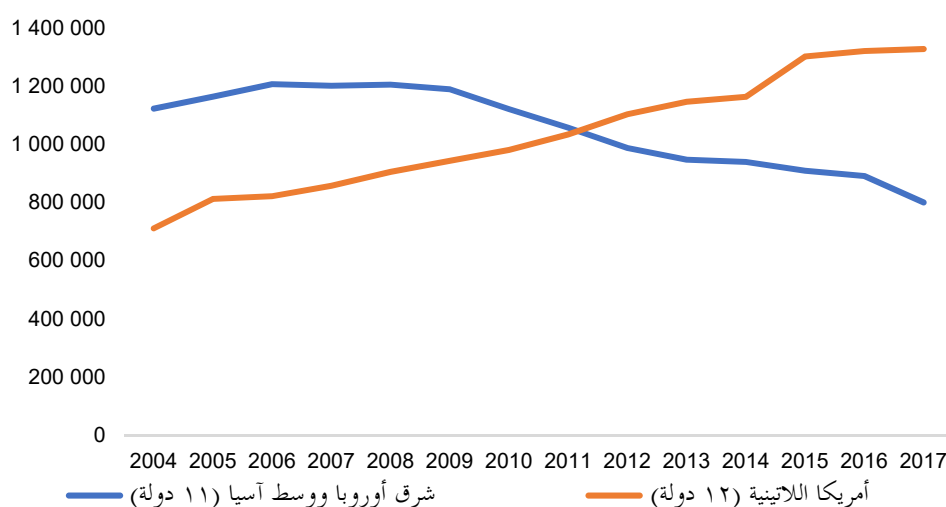
٤١ - يمكن أن يعزى التأخر في إقامة العدل في أنحاء كثيرة من العالم إلى عدة عوامل، وكان لهذا التأخر آثار كبيرة على حقوق الإنسان. ويمكن أن يكون من بين هذه العوامل انعدام التنسيق في نظم العدالة الوطنية، وعدم كفاية حجم الأدلة التي ينبغي النظر فيها أو فرط حجمها، ووجود ثقافات في أجهزة القضاء والمحاكم تمنع سرعة البت في القضايا، وقصور القدرة لدى نظام العدالة الجنائية على تسير القضايا الجنائية.^(١٢) وأسهمت فترات الحبس الاحتياطي الطويلة في اكتظاظ السجون. ووفقاً لأحدث البيانات التي جمعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ٢٥ في المائة تقريباً من البلدان الـ ٩١ التي استعرضت تدير سجونها بأكثر من ١٢٠ في المائة من طاقتها الاستيعابية. وفي بعض الحالات، كان النمو السريع في عدد نزلاء السجون هو المشكلة الرئيسية، حيث تضاعف عدد السجناء في أكثر منظومات السجون اكتظاظاً مرتين أو ثلاث مرات، بل أربع مرات، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، وذلك في كثير من الأحيان نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة (انظر الشكل ٢٣). وشهدت بعض البلدان في أوروبا الشرقية انخفاضاً في عدد نزلاء السجون فيها، في حين حدثت زيادة في عددهم لدى الكثير من البلدان في أمريكا اللاتينية.

(١٢) Naomi Burstyn and Tania Sourdin, "Justice delayed is justice denied", *Victoria University Law and Justice*

Journal, vol. 4, No. 1 (2014), pp. 46-60.

الشكل ٢٣

العدد التقديري لنزلاء السجون في منطقتين، ٢٠١٧-٢٠٠٤

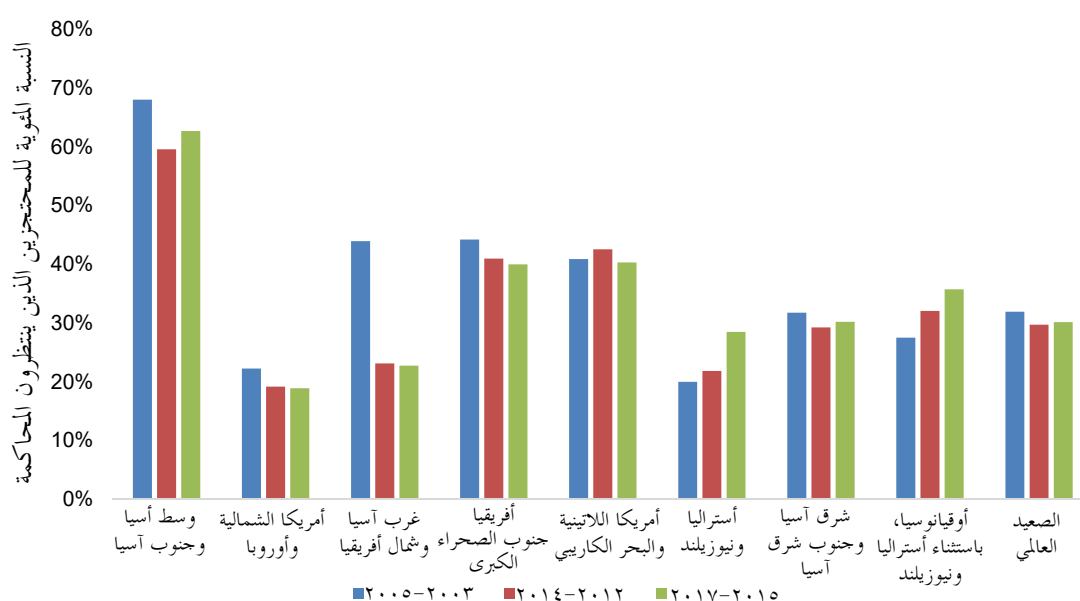


المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

٤٢- ويشكل السجناء غير المحكومين (أي الذين لم يصدر بحقهم بعد حكم قضائي) نحو نصف نزلاء السجون في البلدان التي تعاني من أشد درجات الاكتظاظ في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا. وفي بعض هذه البلدان، يشكل السجناء الذين أمضوا مدة تزيد عن سنة واحدة رهن الحبس الاحتياطي ما بين ١٠ و ٢٥ في المائة من نزلاء السجون.

الشكل ٢٤

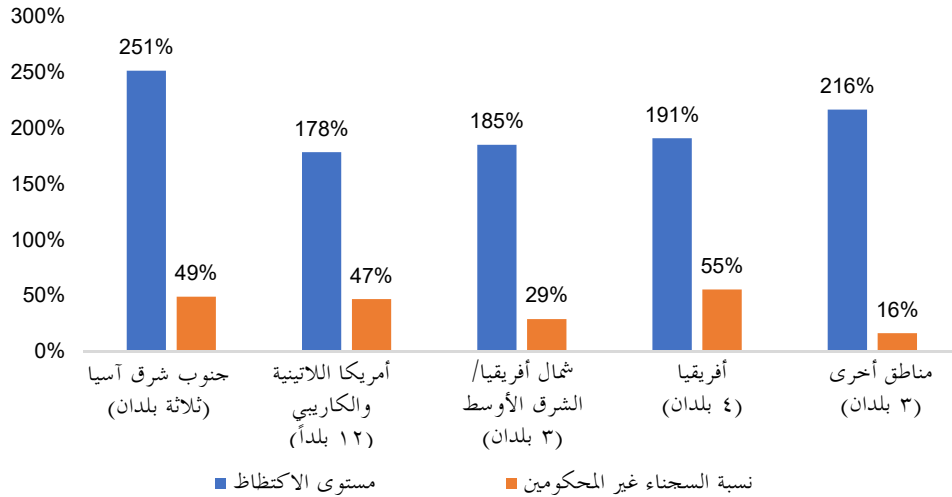
نسبة المحتجزين غير المحكومين بين نزلاء السجون، حسب المنطقة، ٢٠١٧-٢٠٠٣



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

الشكل ٢٥

اكتظاظ السجون ونسبة السجناء الذين ينتظرون المحاكمة في البلدان الـ ٢٥ التي توجد بها منظومات السجون الأكثر اكتظاظاً، حسب المنطقة، ٢٠١٧ (أو أحدث البيانات)



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

تاسعاً – الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ – يتطلب تحقيق غاية الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات ذات الصلة في كل مكان (الغاية ١٦-١ من أهداف التنمية المستدامة) أن يولي المجتمع الدولي مزيداً من الاهتمام للعمل على منع الجريمة ويخصص مزيداً من الموارد من أجل هذا الغرض. ويتطلب الحد من العنف اتباع نهج هادفة مصممة خصيصاً لتلائم الظروف المحلية، مع التركيز على القارة الأمريكية وأفريقيا، بما يشمل تعزيز التنمية المستدامة. ويحتاج الأطفال من الفئات العمرية الأكبر سناً والشباب إلى حماية خاصة من العنف، ولا سيما في القارة الأمريكية. وابتغاء الحد من العنف، يتعين حماية البلدان الضعيفة من التدفقات الدولية للمخدرات غير المشروعة بوجه خاص.

٤٤ – ويتعين أن تكون السياسات الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص (الغايات ٥-٢ و ٨-٧ و ١٦-٢) مصممة وفقاً للاحتياجات المستبانة في كل سياق جغرافي. وتوفر "منهجية التقدير المتعددة النظم" للبلدان طريقة سليمة وفعالة من حيث التكلفة لتقدير مدى الانتشار والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً للمؤشر ١٦-٢-٢.

٤٥ – ويتطلب تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة (الغاية ١٠-٧) ومنع تهريب المهاجرين تقليص حيز العمل أمام المهربين والحد من الفرصة المتاحة لهم لارتكاب جرائمهم. وينبغي لسياسات الهجرة الآمنة أن تسعى إلى تحقيق ما هو أبعد من إنفاذ قوانين مراقبة الحدود وأن تنظر في اتباع نهج جغرافي أوسع نطاقاً، بما في ذلك التعاون مع بلدان المنشأ.

٤٦ – ويتطلب الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة (الغاية ١٦-٤) فهماً للأسواق الإقليمية. ويلزم بذل مزيد من الجهود للنجاح في اقتفاء أثر المنشأ غير المشروع للأسلحة النارية

المضبوطة. ويتوقف الحد من العنف على الصعيد العالمي على الحد من جرائم القتل بالأسلحة نارية. وعلاوة على ذلك، فمن المهم بشدة قياس التدفقات المالية غير المشروعة من أجل وضع تدابير هادفة وفعالة للتصدي لها. وترمي بحوث المكتب الجارية إلى إتاحة قياس تلك التدفقات على الصعيد الوطني باستخدام أسلوب منهجي سليم.

٤٧- وابتغاء وقف الصيد غير المشروع والاتجار بأنواع النباتات والحيوانات المحمية، والعمل على وقف الطلب على منتجات الأحياء البرية غير المشروعة والتصدي لعرضها على السواء (الغاية ١٥-٧)، يجب تقييم كل سوق غير مشروعة للأحياء البرية على حدة بغية وضع حلول مصممة خصيصاً لها. ويلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن الطلب على الأنواع المحمية وأجزائها - مثل حراشف حيوانات البنغول - والمنتجات المصنوعة من هذه الأنواع.

٤٨- ويلزم لمكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة (الغاية ١٦-٤)، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص الجميع في الوصول إلى العدالة (الغاية ١٦-٣) تحسين فهم الأدوار الجنسانية للنساء والرجال في الجريمة المنظمة، بهدف وضع أساليب وقائية فعالة.

٤٩- واكتظاظ السجون، نتيجة لعدة أمور، منها كثرة الأشخاص المحبوسين احتياطياً، مشكلة خطيرة في بعض أنحاء العالم.

٥٠- ولعلّ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يودُّ أن ينظر في التوصيات الآتية:

(أ) لما كان عدد الرجال المتورطين في جرائم القتل يفوق عدد النساء المتورطات فيها على صعيد العالم، تُشجع البلدان على معالجة مواطن الضعف المتصلة بأعمال العنف الذكورية المميتة، ولا سيما من حيث تأثيرها على الشبان، بغية وضع تدخلات فعالة تهدف إلى الحد من العنف المميت؛

(ب) يتطلب التصدي للاتجار بالأشخاص اتباع نهج جنساني. وتُحث البلدان على مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب التصدي للاتجار، بما في ذلك حماية حقوق الضحايا، وتدابير نظم العدالة الجنائية وجهود الوقاية. وثمة حاجة إلى المساعدة بصفة خاصة في البلدان الآسيوية والأفريقية لزيادة قدرات سلطاتها على تحديد الهوية وتوفير الحماية وإنفاذ القانون؛

(ج) يتطلب ضمان الهجرة الآمنة ومنع تهريب المهاجرين أن تتصدى البلدان لعوامل الشد والجذب التي يمكن أن تؤدي إلى تهريب المهاجرين، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتصلة بالتهريب؛

(د) يلزم إقامة نظم فعالة على الصعيد الوطني لاقتفاء أثر الأسلحة النارية من أجل الاستفادة من البرامج الناجحة لوسم تلك الأسلحة بهدف التصدي للاتجار بها؛

(هـ) تُشجّع البلدان والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على رصد أسواق الأحياء البرية العالمية بغية حماية الأنواع المهددة بالانقراض المستجدة. وينبغي تقييم الأسباب الكامنة وراء تراجع أسواق مثل سوق العاج، وتطبيق الدروس المستفادة على أسواق أخرى؛

(و) لضمان اتخاذ تدابير حاسمة ناجعة في مجال العدالة الجنائية للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينبغي أن تكون قطاعات نظام العدالة الجنائية قادرة على إجراء التحقيقات وملاحقة الجناة قضائياً وإدانتهم باستخدام آليات تنسيق وطنية فعالة. كما ينبغي تعزيز الاستخدام الفعال لآليات القانون الدولي، بما يشمل التعاون على إنفاذ القانون وتبادل المعلومات بين البلدان؛

(ز) تُشجّع البلدان على معالجة مشكلة اكتظاظ السجون من خلال إدخال إصلاحات مناسبة في نظم العدالة الجنائية، بما يشمل استعراض السياسات الجزائية واتخاذ تدابير عملية للحد من فترات الاحتجاز السابقة للمحاكمة، بهدف التوسع في استخدام الجزاءات غير الاحتجازية وتحسين إمكانية الحصول على المساعدة القانونية بقدر المستطاع.